

الاستهلاك المُستدام في الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية مقارنة

د. ضياء مُحَمَّد أَحْمَدُ حَسَن

مدرس الاقتصاد - مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي
جامعة الأزهر - جمهورية مصر العربية
أستاذ مساعد، كلية المجتمع ببدر - جامعة طيبة
المملكة العربية السعودية

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم الاستهلاك المُستدام وأبعاده، والكشف عن مدى استدامة الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي. ولتحقيق ذلك انتهجت الدراسة المنهج التحليلي المُقارن؛ من خلال استعراض مفهوم الاستهلاك المُستدام الذي صاغته المنظمات الدولية والأدبيات المتخصصة، واستنتاج عناصر الاستدامة فيها ثم استعراض ضوابط الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي؛ من خلال القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، وكتب التراث الإسلامي، والفكر الاقتصادي المعاصر، وتحليلها واستنتاج عناصر الاستدامة فيها. وفي ذلك توصلت الدراسة لعدد من النتائج كان من أهمها أن الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي بطبيعته مُستدام، وأن الاقتصاد الإسلامي له السبق والريادة في الاهتمام بالاستهلاك والحرص على أن يكون «مُعتدلاً» لا يترتب عليه آثاراً سلبية للفرد أو المجتمع أو الطبيعة. الدراسة كشفت عن استدامة الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي، وأوصت بضرورة الأخذ بضوابط الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي كأساس لاستدامة الاستهلاك وتحقيق التنمية المُستدامة، وللتقليل من المخاطر التي تهدد الحياة على كوكب الأرض.

الكلمات المفتاحية: الاستهلاك، الاستهلاك المُستدام، الاقتصاد الإسلامي، الإسلام.

المقدمة

كانت الثورة الصناعية عاملاً أساسياً وفعالاً في انتشار وتطور مبادئ الرأسمالية كنظام اقتصادي حاكمًا وموجهًا للنشاط الاقتصادي؛ فقد أدى اختراع الآلة البخارية واستخدامها إلى زيادة الإنتاج وتنوعه، وهو ما أدى بدوره إلى زيادة الاستهلاك وتغيير أنماطه وتنوعها. وفي ظل المبادئ الأساسية للرأسمالية، والتي في مقدمتها الحرية المطلقة للفرد في ممارسة النشاط الاقتصادي؛ سواء في التملك أو الإنتاج أو الاستهلاك، توسع النشاط الاقتصادي، وزاد حجم الإنتاج بصورة كبيرة، بحثاً عن الربح. ونتيجة لذلك زاد استخدام الموارد الطبيعية وبطريقة عشوائية وجائرة، كما زاد الاعتماد على مصادر الطاقة الأحفورية في العمليات الإنتاجية، وزاد معه تلوث البيئة، وانتشار غازات الدفيئة في الغلاف الجوي - خاصة الكربون - وهي الغازات المسؤولة عن ظاهرة الاحتباس الحراري التي تهدد حياة الإنسان على كوكب الأرض.

أدى تفاقم المشكلات الاقتصادية والبيئية الناتجة عن الاستخدام المُفرط والعشوائي للموارد الطبيعية، إلى ظهور مفهوم التنمية المُستدامة - في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين - للحد من الإسراف في استخدام الموارد الطبيعية كميًا وكيفيًا، وفي إطارها ظهر مفهوم الاستهلاك المُستدام Sustainable Consumption؛ الذي يُراعي توفير الحاجات الأساسية للإنسان، مع الحد من استخدام الموارد الطبيعية، وعدم استخدام مواد سامة ملوثة للبيئة، مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في هذه الموارد. والاستهلاك بمفهومه المُستدام والذي تدعو إليه المنظمات الدولية والأممية حفاظاً على الحياة على هذا الكوكب، هو خروجاً عن مبدأ الحرية الاقتصادية التي تقوم عليه الرأسمالية، ودعوة للسلوك الاقتصادي المسؤول، والذي ينادي به النظام الاقتصادي الإسلامي منذ ما يزيد عن 1400 عامًا، بل ويجعله أمراً واجباً. ونظراً لأهمية الاستهلاك في حياة الإنسان، فقد اعتنى الإسلام به عناية كبيرة، عبر عنها القرآن الكريم

* تم استلام البحث في أغسطس 2021، وقبل للنشر في سبتمبر 2021، وتم نشره في مارس 2022.

في كثيرٍ من آياته بطريقة مباشرة وغير مباشرة، كما زخرت السنة النبوية الشريفة بأحاديث كثيرة جداً تتناول موضوع الاستهلاك وضوابطه وأدابه، وهو ما نتج عنه تراث فكري إسلامي كبير لا حصر له في تناول موضوع الاستهلاك.

الدراسات السابقة

شهد مجال دراسة وأبحاث الاستهلاك المُستدام نموًا كبيرًا بداية من 1995 (Liu; Qu; Lei & Jia, 2017). إلا أن الدراسات التي ربطت بين الاستهلاك المُستدام والإسلام يمكن وصفها بأنها قليلة جدًا. من خلال البحث في بعض قواعد البيانات العالمية (Google Scholar; Scopus)، تم التوصل إلى عدد من الدراسات التي ربطت بين الاستهلاك المُستدام والإسلام. فيما يلي استعراض أهم هذه الدراسات:

دراسة أليسينو (Alicino, 2014)، وهدفت إلى اختبار قدرة العقائد التقليدية (خاصة الإسلام والكاثوليكية) على مقاومة ثقافة الاستهلاك التي تسود دول العالم خاصة الدول المتقدمة، من جهة، ومن جهة أخرى تقديم بديل لهذه الثقافة، يُمكن أن يُسهم في تعزيز الغذاء المُستدام؛ واستعرض الباحث دور « الطعام » في كلٍ من الكاثوليكية والإسلام. ويرى الباحث أن المبادئ المتعلقة بالطعام في القرآن والسنة تُسلط الضوء على الترابط بين الفوائد الروحية والرفاهية الجسدية. وأن مبادئ الإسلام تشجع على تناول الطعام الحلال الطيب، وتمنع تناول الطعام الخبيث، ويذكر الباحث أن قائمة الأطعمة المحرمة في الإسلام محصورة في الميتة، والدم، ولحم الخنزير، وما أهل لغير الله به. ومن أهم ما توصل إليه الباحث أن الأديان، وخاصة الأديان الكبرى مثل الإسلام والكاثوليكية، قادرة على حشد وإلهام أعداد كبيرة من سكان العالم لتغيير نمط الاستهلاك خاصة في مجال الغذاء، والتحول إلى الغذاء المُستدام.

دراسة (Hossain, 2014)، وهدفت إلى تقديم إطار شامل للعقلانية الاقتصادية الإسلامية وخاصة في مجال الاستهلاك، وانتهجت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي في بيان المنظور الإسلامية للعقلانية الاقتصادية والاستهلاك. وتوصلت الدراسة إلى أفضلية الاقتصاد الإسلامي على غيره من النظم التقليدية في ضبط الاستهلاك، وجعله في حدود الاعتدال، وأن ذلك يساعد على وجود مجتمع متوازن وخالٍ من التمييز. وأوصت الدراسة بأهمية أن يتضمن النظام الاقتصادي التقليدي أداة معيارية ودينية تساعد في تحقيق هدف إرضاء المستهلك.

دراسة (Mohammad و Quoquab, 2016)، وهدفت إلى استكشاف الفرق بين ممارسات الاستهلاك المُستدام والاستهلاك التقليدي (نمط الاستهلاك الحالي)، وفهم الأسباب الكامنة وراء الانحراف عن الاستهلاك المُستدام. وانتهجت الدراسة مراجعة الدراسات السابقة وتحليلها لتحقيق ذلك. وتوصلت الدراسة إلى أن الاستهلاك المُستدام يتأسس على خمسة مبادئ؛ هي: (1) تلبية الحاجات الأساسية، (2) الاعتدال في الإنفاق، (3) التركيز على نوعية الحياة بدلاً من التركيز على الجوانب المادية، (4) مراعاة الأجيال التالية، (5) الاهتمام بالعواقب البيئية.

دراسة ايدن (Aydin, 2017)، وهدفت إلى مقارنة رأسمالية السوق الحر والاقتصاد الإسلامي الأخلاقي من حيث الوسائل والغايات لتحقيق حياة سعيدة وتوصلت الدراسة إلى أن ثقافة المستهلك في ظل الرأسمالية لا تجلب إلا سعادة أقل من خلال المزيد من الاستهلاك، بينما يوفر الإسلام المزيد من السعادة من خلال استهلاك أقل.

دراسة فرقاني (Furqani, 2017)، وهدفت إلى وضع تصور للمبادئ والإطار السلوكي للاستهلاك الأخلاقي من منظور إسلامي، وتوضيح الأهداف والمبادئ التوجيهية للاستهلاك في إطار اقتصادي إسلامي. والدراسة معيارية تبحث فيما يجب أن يكون. ومن أهم ما توصل إليه الباحث أن النهج الاقتصادي الإسلامي لتحليل سلوك المستهلك واقعيًا ومثاليًا بطبيعته؛ مثالي بمعنى أن تحليله لسلوك المستهلك يعتمد على مبادئ وقيم الإسلام فيما يتعلق بالسلوك المناسب في الاستهلاك. كما أنه واقعي بمعنى أنه ينشر قيمًا في الاستهلاك متجذرة في الطبيعة البشرية وبالتالي فهي مناسبة لمصلحة الإنسان؛ إنه يأخذ في الاعتبار طبيعة وميول البشر في الأبعاد المادية والروحية، وبالتالي يصور الواقع الكامل للذات البشرية.

دراسة متقين (Muttaqin, 2019)، وهدفت إلى الكشف عن طبيعة الإسراف في إطار الاقتصاد الإسلامي. واعتمد الباحث على البحث المكتبي القائم على مراجعة الدراسات التي تناولت الاستهلاك والإسراف، حيث قام بعمل بحث على بعض المجالات وبعض قواعد البيانات العالمية (Emerald Insight, Science Direct, Google scholar, JSTOR, SAGE) عن الدراسات المتعلقة بموضوع « الإسراف » وقام بتحليلها. وتوصل إلى أن الإسراف سلوك يدينه الإسلام وعلماء المسلمين، وأن المسلم قد يكون مُسرفًا دون أن يشعر بسبب تأثيرات البيئة التي يعيش فيها.

دراسة (Fahm, 2020)، وهدفت إلى اختبار توافق الإسلام أو عدم توافقه مع الاستهلاك المُستدام؛ لذا قام الباحث بفحص دوافع المستهلكين للاستهلاك وتقييم وتحليل أوجه المقارنة بين هذه الدوافع في إطار المعايير الإسلامية. كما قام الباحث بتحليل مفهوم الاستهلاك في الإسلام. وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن المستهلكين المسلمين في نيجيريا لديهم الدافع لممارسة الاستهلاك المُستدام وهم مدفوعون أساساً بقيمهم الإسلامية. وأصى الباحث بالاهتمام بمفهوم الاعتدال باعتباره دافعاً إسلامياً رئيساً لاستدامة الاستهلاك، وإذا تم تطبيقه يمكن أن يؤدي إلى دافع متوافق للاستهلاك المُستدام. ويلاحظ أن جميع هذه الدراسات تناولت بعض من عناصر استدامة الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي؛ أما الدراسة الحالية فهي تؤسس وتوصل لعناصر استدامة الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي؛ وتقدم بعض من الكتابات التي تؤكد ذلك.

مشكلة الدراسة

تتمثل المشكلة التي تحاول الدراسة وصفها وتفسيرها في الكشف عن استدامة الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي؛ وذلك طبقاً لمفهوم الاستهلاك المُستدام المتعارف عليه في المنظمات الدولية المعنية، وفي الأدبيات المتخصصة التي تناولت موضوع الاستهلاك المُستدام.

أهمية الدراسة

- أهمية الاستهلاك المُستدام للحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف.
- أهمية الاستهلاك المُستدام لحماية كوكب الأرض من الآثار السلبية لظواهر تغير المناخ،
- قلة الدراسات العربية التي تناولت موضوع الاستهلاك المُستدام،
- ندرة الدراسات التي تناولت موضوع الاستهلاك المُستدام في الفكر الاقتصادي الإسلامي،
- زيادة الفكر الاقتصادي الإسلامي وسبقه في مفهوم الاستهلاك بصفة عامة والاستهلاك المعتدل بصفة خاصة.

فرضية الدراسة

في ضوء الدراسات السابقة، يُمكن تصميم الفرضية الأساسية التي تحاول الدراسة بحثها على النحو التالي:

أن الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي بطبيعته استهلاك مُستدام.

ويتفرع عن هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

- سبق الاقتصادي الإسلامي في بيان أهمية الاستهلاك وضوابطه،
- ضوابط الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي تهدف إلى الحفاظ على البيئة؛ وحمايتها من التلوث والاستنزاف.
- ضوابط الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي تهدف إلى توفير حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع،
- ضوابط الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي تهدف إلى مراعاة الفرد لغيره من أفراد المجتمع؛ سواء في الأجيال الحالية أو الأجيال المقبلة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على مفهوم الاستهلاك المُستدام ونشأته وأبعاده،
- بيان ضوابط الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي وتحليلها،
- المقارنة بين الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي والاستهلاك المُستدام،
- استنتاج عناصر استدامة الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي.

منهجية الدراسة

تحاول الدراسة اختبار صحة الفرضية الرئيسة والتي تنص على: الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي بطبيعته استهلاك مُستدام؛ من خلال تحليل مفهوم الاستهلاك المُستدام وبيان عناصره المختلفة، ثم تحليل ضوابط الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي، والمقارنة بينها وبين الاستهلاك المُستدام لاستنتاج عناصر استدامة الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي.

أولاً - الإطار النظري للاستهلاك

يعتبر الاستهلاك أحد أهم الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الإنسان بشكل دائم ومستمر؛ فهو جزء أساسي من حياة الإنسان ولا تستقيم حياته إلا به، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يعتبر الاستهلاك المحرك الأساس للنشاط الاقتصادي في عمومته؛ فهو المحفز والدافع لنشاط الإنتاج، الذي بدوره يحرك نشاطي التمويل والاستثمار، ويوفر السلع والخدمات التي يتم توصيلها للمستهلك من خلال نشاط التبادل (التجارة). وفيما يلي نستعرض مفهوم الاستهلاك وأهميته:

مفهوم الاستهلاك

هو من المفاهيم الاقتصادية التي باتت واضحة نسبياً، وقل الاختلاف حولها.

1- تعريف الاستهلاك لغة

الاستهلاك: (اسم)، مصدر: استهلك، واستهلك: (فعل)، استهلك يستهلك استهلاكاً، فهو مُستهلك، والمفعول مُستهلك. جاء في المعاجم العربية أن لفظة استهلك، أي استنفد، وبدد، وأنفق، واستهلك ماله: أهلكه، أنفقه، فنقول: «استهلك كل ما عنده من موادّ غذائية»، واستهلكت السيّارة البنزين: استنفدته، والاستهلاك هو استخدام سلعة أو خدمة في تحقيق منفعة بصورة مباشرة (دُوَزي، 1979: 53) و(عمر وآخرون، 2008: 2359) و(مصطفى وآخرون: 991). كما يُمكن تعريف الاستهلاك لغة بأنه مصدر من الفعل استهلك المزيد فيه الهمزة والسين والتاء، والسين والتاء عندما تزدان على الكلمة، فإنهما تفيدان الطلب أو المعالجة أو تفيدان وجود الشيء على صفة فعله؛ فتكون استهلك بمعنى قصد أن يهلك هذا الشيء أو وجده على تلك الصفة وهي الهلاك (الرماني، 1415 هـ: 15).

2- تعريف الاستهلاك اصطلاحاً

- تعدد التعاريف الاصطلاحية لمفهوم الاستهلاك، وهي في أغلبها متقاربة، والاختلاف بينها ليس كبيراً؛ ومنها:
- استخدام سلعة أو خدمة في تحقيق منفعة بصورة مباشرة بدون استعمالها في إنتاج سلعة أو خدمة أخرى (القيسي، 2008: 17).
 - استخدام الإنسان للسلع والخدمات لإشباع حاجاته ورغباته، مثل الأكل واللبس والانتقال والتعلم.. إلخ (دنيا، 2013: 85).
 - الإنفاق على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية (صالح، 2018: 21).
 - استخدامها بغرض إشباع حاجات مرتبطة بالأفراد، بمعنى أنه استخدام نهائي للسلع والخدمات (صالح، 2018: 21).
- الاستهلاك بصفة عامة هو إشباع الحاجات؛ والحاجات هي الأشياء الضرورية لوجود الإنسان، والتي إذا تم إشباعها فإن الإنسان يشعر بالمتعة والسعادة، وعلى العكس من ذلك؛ فإنه يشعر بالألم إذا لم يتم إشباعها (Firat; Kutucuoglu, ArikanSaltik & Ungel, 2013: 183).

ويلاحظ أن التعريف الأول يؤكد على أن السلع والخدمات النهائية هي التي تُستخدم في الاستهلاك. وهو نفس ما يؤكدته التعريف الرابع. أما التعريف الثاني فهو يركز على إشباع حاجات ورغبات الإنسان كهدف أساسي من الاستهلاك. أما التعريف الثالث فذهب إلى اعتبار الاستهلاك هو الإنفاق، وهو خلط بين مفهومي الإنفاق والاستهلاك، وهذا الخلط موجود ومتعارف عليه في النظرية الاقتصادية؛ وذلك باعتبار أن الاستهلاك لا يتم إلا من خلال الإنفاق، وهذا الخلط له آثار كبيرة على سلوك المستهلك من حيث. وأخيراً يُلاحظ أن التعريف الخامس أكثر التعاريف الخمسة المذكورة تفصيلاً؛ حيث استعرض مفهوم الحاجة، وبين أن عدم إشباع حاجات الإنسان يترتب عليه حدوث ألم، وان إشباعها يترتب عليه شعور الإنسان بالمتعة. وبصفة عامة يُمكن تخلص وإيجاز التعريف الاصطلاحي للاستهلاك بأنه استخدام السلع والخدمات لإشباع حاجات الإنسان.

3- تعريف الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي

يميل مفكري الاقتصاد الإسلامي إلى صياغة تعريف للاستهلاك يكون مضبوط بقيم وقواعد الشريعة الإسلامية، وفي ضوء ذلك يتم تعريف الاستهلاك في الفكر الاقتصادي الإسلامي بأنه: استخدام الإنسان السلع والخدمات الطيبة في إشباع الحاجات الحقيقية له (دنيا، 2013: 85).

ويلاحظ أن التعريف الموضوع للاستهلاك في الفكر الاقتصادي الإسلامي يُركز على استخدام السلع والخدمات الطبية، ولا يعتبر استخدام السلع والخدمات الخبيثة أو المحرمة أو الضارة من قبيل الاستهلاك، كما يركز أيضاً على استخدام السلع والخدمات لإشباع الحاجات الحقيقية. ويعتبر صياغة تعريف للاستهلاك في الفكر الاقتصادي الإسلامي مقيداً بضوابط وقواعد الشريعة الإسلامية أمراً مهماً؛ ويمثل سبقاً فكرياً وإدراكاً لأهمية أن يكون الاستهلاك مضبوطاً، لا متروكاً لحرية الفرد ورغباته والتي غالباً ما تؤدي إلى إسراف وتبذير تؤول تبعاتهما على المجتمع كله، نهيك عن تبعاتهما على نفسه. وهو ما فطن إليه الفكر الاقتصادي الغربي مؤخراً، بعدما تفاقمت المشكلات والآثار السلبية المترتبة على إطلاق العنان للمستهلك، في ظل مبدأ الحرية المطلقة للفرد في النشاط الاقتصادي، والذي نادى به الفكر الاقتصادي الرأسمالي.

نظريات الاستهلاك

الاستهلاك من الموضوعات التي حظيت باهتمام كبير؛ سواء على مستوى النظرية الاقتصادية الجزئية أو الكلية؛ من وجهة نظر علم الاقتصاد يعتبر الاستهلاك محاولة لتحسين الرفاهية الفردية والجماعية من خلال توفير السلع والخدمات اللازمة لتلبية حاجات الناس ورغباتهم؛ حيث يؤكد علم الاقتصاد على «نهم» رغبة المستهلك و«سيادة» اختيار المستهلك؛ فهو يتخذ نهجاً نفعياً على نطاق واسع لتقييم السلع والخدمات الاستهلاكية. وعلى الرغم من أنه يعتمد على افتراض أن المستهلكين لديهم مجموعة معينة من التفضيلات أو الأذواق، فإن النظرية الاقتصادية للاستهلاك تتجاهل الدوافع الكامنة وراء هذه التفضيلات. أكثر ما يحاول علم الاقتصاد قوله عن هذه الدوافع هو ما «تم الكشف عنه» بشأن التفضيلات من الطرق التي ينفق بها المستهلكون أموالهم في السوق؛ وذلك من خلال مجموعة افتراضات رئيسة حول عقلانية المستهلكين في القدرة على اختيار المنتجات التي تقدم لهم بالفعل فائدة وبالتالي تساهم في رفاهيتهم (Jackson, 2005: 9-10). وفيما يلي نتناول أهم النظريات الاقتصادية التي تناولت موضوع الاستهلاك:

1- الاستهلاك في النظرية الاقتصادية الجزئية

يقوم التحليل الاقتصادي الجزئي في دراسته لسلوك المستهلك على أساس أن المستهلك شخصاً عقلانياً يحقق انسجاماً بين الوسائل المستخدمة والأهداف المنشودة (أي أن هناك تناسب وتوافق بين الوسائل والغايات)، وهو ما يُطلق عليه في أدبيات علم الاقتصاد الإنسان الاقتصادي Homo Economicu، وهو شخص فاعل وأناي، عمله مدفوع بمصلحته الشخصية (تلون، 2008: 58).

يُعتبر الفيلسوف الإنجليزي جيرمي بنثام (1748-1831) هو أول من أدخل فكرة المنفعة في العلوم الاجتماعية بصفة عامة (سامويلسون؛ نوردهاوس؛ وماندل، 2006: 103) وتم استخدام نظرية المنفعة في النظرية الاقتصادية من خلال علماء الاقتصاد (النيوكلاسيك)؛ حيث استخدم وليام ستانلي جيفونز (1835-1882) مفهوم المنفعة لتفسير سلوك المستهلك (سامويلسون؛ نوردهاوس؛ وماندل، 2006: 104). ووفقاً لاعتقاد ويليام ستانلي جيفونز، فإن النظرية الاقتصادية بصفة عامة هي حساب للمتعة والألم، وأن الناس العقلانيون يتخذون قراراتهم الاستهلاكية من خلال ما تحققه كل سلعة من منفعة إضافية (حدية)، وأن المستهلك يريد أن يزيد من منفعته إلى الحد الأقصى (سامويلسون؛ نوردهاوس؛ وماندل، 2006: 104).

2- الاستهلاك في النظرية الاقتصادية الكلية

دالة الاستهلاك Consumption Function هي إحدى أهم العلاقات في جميع قضايا الاقتصاد الكلي؛ والتي توضح العلاقة بين مستويات الإنفاق الاستهلاكي ومستويات دخل الإنفاق الشخصي. ويقوم هذا المفهوم الذي استحدثه كينز على افتراض أن هناك علاقة تجريبية ثابتة ما بين الاستهلاك والدخل (سامويلسون؛ نوردهاوس؛ وماندل، 2006: 459).

الاستهلاك مهم لأنه أولاً المكون الرئيس لمجمل الإنفاق، وثانياً فإن ما لا يُستهلك (ما يتم ادخاره) يُتاح للمجتمع كي يستثمره ويخدم الاستثمار كقوة دافعة للتنمية الاقتصادية بعيدة المدى، فسلوكيات الاستهلاك والادخار مهمة لفهم التنمية الاقتصادية والدورة الاقتصادية (سامويلسون؛ نوردهاوس؛ وماندل، 2006: 463).

تم تناول موضوع الاستهلاك على المستوى الكلي من خلال العديد من النظريات؛ فبعد أن كان الاعتقاد السائد لدى الاقتصاديين الكلاسيك قبل الكساد العظيم (1929-1933) يتركز حول قدرة الاقتصاد الرأسمالي من خلال نظام السوق

على تجاوز الهزات أو الدورات الاقتصادية وتحقيق التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج بطريقة تلقائية (اقتصاديات العرض)، حدث تغير كبير في هذا الاعتقاد؛ خاصة بعد حدوث الكساد العظيم وما ترتب عليه من آثار اقتصادية كارثية عجزت تلقائية النظام الرأسمالي (كما في اعتقاد الكلاسيك) في تجاوزها، وهو ما ساعد على ظهور النظرية الحديثة للتوظيف لجون مينارد كينز J. M. Keynes والتي تركز على الدور الإيجابي للطلب الكلي الفعال (اقتصاديات الطلب)، ومن هنا بدأ التركيز على الاستهلاك باعتباره أهم مكونات الطلب الفعال (الحبيب، 2011: 128)، (القندوز، 2019: 109). وقد ساهم كينز في إدخال فكرة دالة الاستهلاك إلى النظرية الاقتصادية الكلية (البلاوي، 1995: 142).

نقطة البداية للحديث عن أهم النظريات الاقتصادية الكلية التي درست الاستهلاك هي نظرية - أو فرضية - الدخل المطلق؛ والتي تركز على الدخل المطلق كمفسر ومحدد للاستهلاك وأن الاستهلاك يتزايد كلما زاد الدخل ولكن بنسبة أقل (ابدجمان، 1999: 141). تأتي بعد ذلك فرضية الدخل النسبي Relative Income Hypothesis؛ والتي تقوم على أساس أن الاستهلاك دالة للدخل الجاري منسوباً إلى أعلى دخل سابق، وهناك العديد من وجهات النظر حول هذه الفرضية؛ أهمها وجهة نظر جيمس ديزنبري James S. Duesenberry؛ وهو يفترض أن سلوك المستهلك يعتمد على سلوك الآخرين المحيطين به؛ سواء كانوا أقارب أو جيران أو أصدقاء (المحاكاة) (ابدجمان، 1999: 143)، (الحبيب، 2011: 258). الفرضية التالية التي تحاول أن تفسر الاستهلاك في النظرية الاقتصادية الكلية هي فرضية الدخل الدائم Permanent Income Hypothesis؛ والتي تقوم على أساس أن المستهلك يحاول المحافظة على نمط معين من الاستهلاك بالرغم من التقلبات التي يُمكن أن تحدث في دخله من فترة لأخرى؛ أي أن الاستهلاك طبقاً لهذه الفرضية يتوقف على الدخل الحالي والدخل المتوقع في المستقبل (البلاوي، 1995: 143)، (ابدجمان، 1999: 145).

من خلال العرض السابق لنظريات الاستهلاك؛ يبدو واضحاً أن معالجة الفكر الاقتصادي الغربي بالاستهلاك غلب عليها المنهج «الموضوعي»؛ سواء من خلال فهم سلوك المستهلك في التحليل الجزئي، أو التعرف على العوامل المحددة للاستهلاك في التحليل الكلي؛ وسبب ذلك هو النزعة الرأسمالية التي تسيطر على الفكر والواقع الاقتصادي.

ثانياً - مفهوم الاستهلاك المُستدام وأبعاده

على مدى ما يزيد من عقدين، تم تحديد العديد من المشكلات البيئية التي تهدد البيئة وحياة الإنسان. أحد الأسباب الرئيسة لهذه المشكلات هو الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية؛ خاصة في الدول الصناعية؛ والتي بها أعلى معدل استهلاك للفرد. الاستهلاك غير المُستدام هو سبب رئيس للمشكلات البيئية العالمية مثل الاحتباس الحراري وتلوث الهواء والمياه والحد من التنوع البيولوجي (Liu, Qu, Lei & Jia, 2017: 327) من خلال ذلك يتم التركيز على الاستهلاك المُستدام وتعزيزه كاستراتيجية أساسية وفعالة لمواجهة خطر المشكلات البيئية من ناحية، وخطر نضوب الموارد الطبيعية واستنزافها من ناحية أخرى؛ فيما يلي نستعرض التطور الذي شهده الاهتمام بالاستهلاك المُستدام ومفهومه وأبعاده:

تطور الاهتمام بمفهوم الاستهلاك المُستدام

يُمكن القول أن الاعتراف بالإفراط في استهلاك الموارد على مستوى السياسة الدولية كان في عام 1949؛ عندما عقدت الأمم المتحدة مؤتمراً علمياً دولياً حول اعتماد الموارد واستخدامها، وتمت إعادة النظر في هذه القضية في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في ستوكهولم عام 1972، وفي نفس العام، نشر نادي روما واحدة من أولى الوثائق وأكثرها تأثيراً لجذب الانتباه إلى التأثير الذي يمكن أن يحدثه ارتفاع مستويات الثراء من حيث استنفاد الموارد والتدهور البيئي (Jackson & Michaelis, 2003). ثم بعد ذلك جاءت قمة ريو جانيرو بالبرازيل عام 1992؛ وانبثاق جدول أعمال القرن 21 عنها ثم قمة جوهانسبرج لعام 2002، ومنذ ذلك الوقت أصبح الإنتاج والاستهلاك المُستدامان مفهوماً لجدول الأعمال الدولي يشجع التحول نحو الاستهلاك والإنتاج المُستدامين، ويعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية ضمن القدرة الاستيعابية للنظم الإيكولوجية (Dagiliūtė, 2018: 1439). وأصبح الاستهلاك المُستدام قضية مهمة على جدول أعمال الحوكمة العالمية (2: Sudarkodi, 2009). الجدول رقم (1) يوضح التطور الذي مر به الاهتمام بمفهوم الاستهلاك المُستدام:

جدول رقم (1)
تطور الاهتمام بمفهوم الاستهلاك المُستدام

سنة الحدث أو المناسبة	الجهة / المكان	أهم التطورات
1972	نادي روما	نشر نادي روما أول وثيقة تثير الانتباه إلى التأثير الذي يمكن أن يحدثه ارتفاع مستويات الثراء من حيث استنفاد الموارد والتدهور البيئي.
1992	ريو جانيرو البرازيل	اتفاق سياسي عالمي لتركيز العمل على التحرك باتجاه الاستهلاك والإنتاج المُستدامين. الدعوة إلى تبني مفاهيم جديدة للثروة والنمو تسمح بمستويات معيشة أعلى؛ من خلال أنماط الحياة المتغيرة والتي تكون أقل اعتماداً على الموارد المحدودة للأرض. وفرت تفويضاً بعيد المدى لفحص أنماط الاستهلاك ومناقشتها ومراجعتها - وبالتالي، سلوك المستهلك وخياراته وتوقعاته وأنماط حياته.
1994	أوسلو النرويج	مائدة مستديرة حول الاستهلاك المُستدام غير الحكومية وممثلو الحكومات
1995	الأمم المتحدة نيويورك	برنامج عمل دولي بشأن تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك
1997	نيويورك	حددت الحكومات الاستهلاك المُستدام بأنه "قضية مفرطة" و"الموضوع الشامل" في مناقشة التنمية المُستدامة
1998	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	ركز التقرير صراحة على موضوع الاستهلاك المُستدام
1998	كابيلفوغ النرويج	مناقشة الاستهلاك المُستدام
1999	لجنة أكسفورد للاستهلاك المُستدام	صياغة خطة العمل بشأن الاستهلاك المُستدام لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المُستدامة
1999	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	نشر شبكة للاستهلاك المُستدام دمج سياسات الاستهلاك المُستدام في المبادئ التوجيهية لحماية المستهلك
2001	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	نشر وثيقة استراتيجية تؤكد على الفرص التي يتيحها التركيز الجديد للاستهلاك المُستدام
2002	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	استعراض استراتيجيات التقدم نحو الاستهلاك المُستدام
2002	جوهانسبرج جنوب أفريقيا	مؤتمر القمة العالمي للتنمية المُستدامة
2015	أهداف التنمية المُستدامة	تم تحديد الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المُستدامة ليكون خاصاً بالإنتاج والاستهلاك المُستدام: "ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مُستدامة"

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: (Jackson, & Michaelis, Policies for Sustainable Consumption, 2003) & (Jackson, & Villaverde & García-Álvarez, 2020). Sustainable Consumption, 2014)

من الجدول رقم (1) يُمكن ملاحظة التطور الذي مر به مفهوم الاستهلاك المُستدام من اهتمام دولي وأممي؛ باعتباره قضية محورية في العيش على كوكب الأرض؛ ويُلاحظ أن نشأة المفهوم كانت ردة فعل واستجابة للمخاطر التي تهدد حياة الإنسان على كوكب الأرض؛ من خلال المخاطر البيئية من ناحية، ونفاد الموارد الطبيعية من ناحية أخرى.

مفهوم الاستهلاك المُستدام

منذ أن تم تقديم مصطلح «الاستهلاك المُستدام» رسمياً في ندوة أوسلو عام 1994، فقد جذب اهتماماً أكاديمياً وإعلامياً متزايداً. وتم تحليل واستعراض مفهوم الاستهلاك المُستدام من وجهات نظر مختلفة (Liu; Qu; Lei & Jia, 2017: 414).

أغلب التعاريف التي تتناول مفهوم الاستهلاك المُستدام تدور حول استهلاك أقل، أو استهلاك مختلف، أو استهلاك بكفاءة، أو استهلاك لحماية مستويات معيشة الأجيال القادمة أو استهلاك لا يؤثر سلباً على البيئة. حتى الآن لا يوجد توافق آراء بشأن تعريف الاستهلاك المُستدام؛ يتعامل بعض المهتمين والمتخصصين مع الاستهلاك كمسألة إنتاج؛

- ويقترحون أن الحد من المشكلات البيئية للاستهلاك ممكن من خلال الكفاءة البيئية، وبعضهم يربطه بـ «تخصير» الأسواق، أي توفير بدائل للمنتجات مُستدامة «منتجات خضراء». وفيما يلي أهم تعاريف «الاستهلاك المُستدام»:
- من التعاريف الأولى التي تمت صياغتها لمفهوم الاستهلاك المُستدام Sustainable Consumption، والذي تمت صياغته في أوسلو عام 1994م في ضوء تعريف لجنة بروندتلاند² لـ «التنمية المُستدامة»، أنه استخدام السلع والخدمات التي تفي بالحاجات الأساسية للإنسان وتحقق له مستوى معيشة أفضل، مع التقليل قدر الإمكان من استخدام الموارد الطبيعية، والمواد السامة والانبعاثات والنفايات، وبما لا يُعرض حاجات الأجيال القادمة للخطر (Liu, Qu, Lei, & Jia, 2017: 414).
 - ينصب التركيز الخاص للاستهلاك المُستدام على النشاط الاقتصادي لاختيار السلع والخدمات واستخدامها والتخلص منها وكيف يمكن تغيير ذلك لتحقيق منافع اجتماعية وبيئية (Jackson, 2014: 264).
 - الاستهلاك الذي يعمل في نفس الوقت على تحسين العواقب البيئية والاجتماعية والاقتصادية للاقتناء والاستخدام والتصرف من أجل تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة» (Onel, et al., 2018: 1227).
 - الاستهلاك المُستدام يعني أنه يتعين علينا استخدام الموارد لتلبية احتياجاتنا الأساسية وعدم استخدام الموارد بما يتجاوز ما هذه الاحتياجات (Jackson, 2014: 264).
 - وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر التنمية عام 2000م، فإن الاستهلاك المُستدام هو الاستهلاك بطريقة مختلفة وفعالة؛ لتحسين نوعية الحياة، ولا يعني بالضرورة استهلاك أقل، ولكن من خلال تخفيض صافي النفايات في الاستهلاك العالمي للمواد وتغيير نمط الاستهلاك (Shibin; Gunasekaran; Papadopoulos; Dubey & Mishra, 2016: 453).
 - الاستهلاك المُستدام هو مصطلح شامل يجمع بين عدد من القضايا الرئيسية؛ مثل تلبية الحاجات الأساسية، وتحسين نوعية الحياة، وتحسين الكفاءة، وتقليل النفايات، وأخذ منظور دورة حياة السلعة (الاقتناء، الاستخدام، التخلص)، ومراعاة بُعد الإنصاف، والتطلع إلى التحسين لكل من الأجيال الحالية والمستقبلية، مع التقليل المستمر للضرر البيئي والمخاطر على صحة الإنسان (Jackson, 2014: 265).
 - الاستهلاك المُستدام هو مفهوم واسع ومتنازع عليه يتعلق بالتفاعل بين القضايا الاجتماعية والبيئية؛ مثل حماية البيئة، واحتياجات الإنسان، ونوعية الحياة، والمساواة بين الأجيال المتعاقبة (Scott & Weaver, 2018: 292).
- وإجمالاً لما تم استعراضه من تعاريف لتوضيح وتفصيل مفهوم الاستهلاك، فإنه يُلاحظ أن هناك تطوراً في صياغة التعريف الاصطلاحي للاستهلاك، وهذا التطور استجابة للمشكلات الإنسانية والبيئية التي أحدثتها أنماط الاستهلاك السائدة في مختلف المجتمعات؛ الغربية وغيرها؛ بهدف تقنين هذه الأنماط بما يحافظ على الموارد الاقتصادية ويوفر الحاجات الأساسية لجميع أفراد المجتمع.
- بتحليل هذه التعاريف يُمكن ملاحظة أن أي من هذه التعاريف لم يُشر أو يُلمح لآلية أو سياسة معينة يُمكن من خلالها تعزيز الاستهلاك المُستدام. كما يُمكن ملاحظة أن البُعد البيئي يعتبر هو الأكثر تأثيراً في هذه التعاريف؛ ثم يأتي بعده البُعد الاجتماعي، يُلاحظ أيضاً تجاهل هذه التعاريف لقضية الفقر ووجود نسبة كبيرة من سكان العالم لا يتوافر لهم الحاجات الأساسية، رغم الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية. وفي ضوء هذا التحليل يُمكن استنتاج أبعاد الاستهلاك المُستدام، وهو ما نعرضه في البند التالي.

أبعاد الاستهلاك المُستدام

- من خلال تعاريف الاستهلاك المُستدام التي تم استعراضها؛ يُمكن تصنيف أبعاد الاستهلاك المُستدام على النحو التالي:
- البُعد البيئي؛ ويتمثل في حماية البيئة بصفة عامة، والتقليل من استخدام المواد السامة وذات الانبعاثات والنفايات.
 - البُعد الاجتماعي؛ ويتمثل في تلبية الحاجات الأساسية للإنسان، وتحسين نوعية الحياة، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأجيال مُتعاقة فيما يتعلق باستخدام الموارد الطبيعية، والمحافظة على صحة الإنسان.
 - البُعد الاقتصادي؛ التقليل من استخدام موارد طبيعية واستخدامها بكفاءة، واختيار السلع والخدمات واستخدامها والتخلص منها.

2 * نسبة إلى رئيسة وزراء النرويج التي ترأست اللجنة.

- من خلال هذه الأبعاد وطريقة ترتيبها، يظهر بوضوح أهمية البعد البيئي في استدامة الاستهلاك، ويظهر أيضاً أن الاهتمام باستدامة الاستهلاك ضرورة تفرضها المخاطر والتهديدات البيئية التي تواجه الحياة على كوكب الأرض. وعليه، فإنه في ضوء مفهوم الاستهلاك والمستدام وأبعاده، يُمكن استنتاج أهم العناصر التي تدعم الاستهلاك المُستدام، وهي:
- حماية البيئة؛ وذلك من خلال الحد من أو تقليل استخدام المواد السامة، والانبعاثات، والنفايات،
 - تحسين نوعية الحياة وتلبية الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع،
 - الحد من أو تقليل استخدام الموارد الطبيعية،
 - تحقيق العدالة بين الأجيال المتعاقبة فيما يتعلق باستخدام الموارد الطبيعية.

ثالثاً - استدامة الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي

يهدف الاستهلاك في ظل الفكر الاقتصادي الوضعي إلى تحقيق منفعة الفرد؛ دون نظر لكونها منفعة مشروعة أم لا، ويكون للفرد حرية مطلقة في إنفاق دخله على استهلاك السلع والخدمات، دون قيود، وبغض النظر عن كون هذا الاستهلاك مباحاً أم لا، يحقق مصلحة للفرد أم فيه مفسدة له، له آثار سلبية على غيره أو على البيئة (الحاجي، 2010: 1).

أما الاقتصاد الإسلامي، فقد كان واضحاً في ضبط السلوك الاستهلاكي لأفراد المجتمع، من خلال الوحي متمثلاً في القرآن والسنة، وكتب التراث التي استحوذ موضوع الاستهلاك فيها على حيزاً كبيراً ومتنوعاً، وهو ما أنتج مجموعة من الضوابط التي يجب على الفرد الالتزام بها في سلوكه الاستهلاكي، وهذه الضوابط، والتي تم استنباطها من القرآن والسنة تتأسس على تحقيق المصلحة ودرء المفسدة للفرد والمجتمع معاً، في الأجل والعاجل، وبما يتناسق ويتناغم مع فطرة وغريزة الإنسان. وهي أيضاً تتسم بالتعدد والتنوع، وفيما يلي نحاول استعراض هذه الضوابط اعتماداً على مصادرها الأساسية؛ والتي تتمثل في الوحي (القرآن الكريم والسنة النبوية)، وكتب التراث، وفي الفكر الاقتصادي الإسلامي المعاصر.

من ضوابط الاستهلاك في القرآن الكريم

اهتم القرآن الكريم بموضوع الاستهلاك اهتماماً كبيراً؛ وهو ما يظهر في الوزن النسبي لآيات القرآن الكريم التي تناولته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ وهو ما يعكس أهمية الاستهلاك كنشاط اقتصادي واجتماعي في حياة الفرد والمجتمع. ونقتصر هنا على بعض الآيات الكريمة التي تناولت الاستهلاك؛ وخاصة الآيات التي تتعلق بضوابط الاستهلاك.

- 1- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوبَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ [البقرة: 168]. أي أنه تعالى أباح لجميع الناس عامة دون تحديد أن يأكلوا مما في الأرض في حال كونه حلالاً من الله طيباً مُستطاباً في نفسه غير ضار للأبدان ولا للعقول (ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 2000: 478)
- 2- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنَّ كُنتُمْ لِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ * إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَن اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: 172، 173]. وهنا الأمر خاص بالمؤمنين بالأكل من طيبات رزقه تعالى، ثم حصر ما هو محرم عليهم تناولته:

 - أكل الميتة والانتفاع بها (الميتة هي كل حيوان خرجت روحه بغير ذكاة)؛ والحكمة من تحريم الميتة كما قيل هو أن جمود الدم فيها بالموت يحدث أذى للأكل (الجوزي، د. ت: 175) وقيل أن حكمة تحريم الميتة أن الحيوان لا يموت غالباً إلا وقد أصيب بعللة والعلل مختلفة وهي تترك في لحم الحيوان أجزاء منها فإذا أكلها الإنسان قد يخالط جزءاً من دمه جراثيم الأمراض، مع أن الدم الذي في الحيوان إذا وقفت دورته غلبت فيه الأجزاء الضارة على الأجزاء النافعة (ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، 1984: 117).
 - الدم؛ هو الدم المسفوح (الدم الجاري من الحيوان بذبح أو جرح)، وقيل في حكمة تحريمه؛ إن شربه يُورث ضراوة في الإنسان فتغلظ طباعه ويصير كحيوان المفترس (ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، 1984: 118).
 - لحم الخنزير؛ ومما قيل في حكمة تحريم لحم الخنزير أنه يتناول القاذورات بإفراط فتنشأ في لحمه دودة مما يقتاتة لا تهضمها معدته، فإذا أصيب بها أكله قتلته (ابن عاشور، 1984: 119). وقيل أيضاً لما يسببه من أذى للنفس، لأن من حكمة الله في خلقه أن من تغذى جسمه بجسمانية شيء تغذت نفسه بنفسانية ذلك الشيء

(البقاعي، 1984: 342-343). وقيل أيضًا أن لحم الخنزير يشتمل على ذرات حيوانية مضرّة لأكله أثبتها علم الحيوان وعلم الطب (ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، 1984: 139).

- «وَمَا أَهْلٌ بِهِ لِيُغَيَّرَ اللَّهُ»؛ أي ما ذبح للأصنام والطواغيت، أو ما ذكر عليه اسم غير الله (الجوزي، د. ت: 175)

3- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ * وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَآتَقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ - مُؤْمِنُونَ ﴾ [المائدة: 87-88]. أي ولا تبالغوا في التضيق على أنفسكم في تحريم المباحات عليكم، ويحتمل أن يكون المراد: كما لا تحرموا الحلال فلا تعتدوا في تناول الحلال، بل خذوا منه بقدر كفايتكم وحاجتكم، ولا تجاوزوا الحد فيه (ابن كثير، 2000: 320).

4- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [المائدة: 90]. أي أن الله تعالى ينهى المؤمنين عن تناول الخمر لأنه إثم ونين، وأن الشيطان هو الذي زينه لهم ودعاهم إليه، وقد أمرهم الله تعالى بترك شرب الخمر ورفضه حتى يتحقق لهم النجاح والفلاح (الطبري، 2001: 655 - 656).

5- قوله تعالى: ﴿..... وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ [الأنعام: 141]. والإسراف والسرف هو تجاوز الكافي من إرضاء النفس بالشئ المشتهى؛ ومما قيل في تأويل «وَلَا تُسْرِفُوا»: «كلوا غير مسرفين؛ وهذا نهي إرشاد وإصلاح؛ أي لا تُسرفوا في الأكل لأن الإسراف إذا اعتاده المرء حمله على التوسع في تحصيل المرغوبات، فيرتكب لذلك مذمات كثيرة، وينتقل من ملذة إلى ملذة فلا يقف عند حد. أما قوله «إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ» فمما قيل في تأويله: أنه استئناف قصد به تعميم حكم النهي عن الإسراف وتقديره؛ أي أن الإسراف من الأعمال التي لا يُحبها الله، فالإسراف من الأخلاق التي يجب تجنبها والابتعاد عنها (ابن عاشور، 1984: 122 - 123).

6- قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَاشْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ * إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أَهْلٌ لِيُغَيَّرَ اللَّهُ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَآءٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [النحل: 114، 115]. الحلال هو المأذون به شرعًا، والطيب ما يطيب للناس طعمه وينفعهم قوته. وقوله تعالى «إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ....» هو بيان لمضمون قوله تعالى «فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ.....» لتمييز الطيب من الخبيث، وأن المذكورات في المحرمات هي خبائث خبيثًا فطريًا؛ لأن بعضها مفسد لتولد الغذاء لما يشتمل عليه من المضرّة؛ وهي الميتة والدم (أي المسفوح) ولحم الخنزير، وبعضها مناف للفترة وهو ما أهل به لغير الله لأنه مناف لشكر المنعم بها (ابن عاشور، 1984: 309 - 310).

7- قوله تعالى: ﴿وَأْتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا * إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا ﴾ [الإسراء، 26، 27]. المقصود بالتبذير: قيل أنه تفريق المال فيما لا ينبغي وإنفاقه على وجه الإسراف؛ وأنه مذموم أكثر من الإسراف (الألوسي، 2010م: 487). وقيل هو الإنفاق في غير حق، وأن الإنسان لو أنفق ماله كله في الحق لم يكن مبذرًا ولو أنفق مدًا في غير حق كان تبذيرًا، وقيل أن التبذير هو النفقة في معصية الله وفي غير الحق وفي الفساد (ابن كثير، 2000: 474-475).

8- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾ [الإسراء، 29]. وتتضمن الآية تمثيل للشح والإمساك عن الإنفاق بغلّ اليد إلى العنق، وتمثيل المُسرف بالبأسط يده بسطًا لا بسط بعده (ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، 1984: 87). هذا التمثيل يُفيد النبي عن الشح وعن الإسراف، والأمر بالاقتصاد والتوسط بين الإفراط والتفريط، وأن مصير الشحيح والمُسرف أنه يكون ملومًا عند الله تعالى وعند الناس، ونادماً مغمومًا لا شيء عنده (الألوسي، 2010: 490).

هذه الآيات الكريمة تمثل جزء من اهتمام القرآن الكريم بموضوع الاستهلاك؛ وبتحليل ما قيل في تأويلها يتضح ما يلي:

- الاهتمام الكبير الذي أولاه القرآن الكريم للاستهلاك؛
- منع تناول الأطعمة التي يترتب عليها ضرر بجسم الإنسان أو عقله. وقد حددها وحصرها في الأربعة الأصناف

المذكورة، وغير ذلك فهو مباح. وفيما يتعلق بمنع تناول لحم الخنزير أظهرت دراسة حديثة (Yardimc, 2020). وجود علاقة ارتباط قوية بين استهلاك لحم الخنزير والعديد من الأمراض الحيوانية المنشأ، وأن جهاز مناعة الخنازير هو الأقرب إلى الإنسان في مملكة الحيوان؛ لذلك يمكن أن تنتشر الأمراض بين الخنازير والبشر أسهل بكثير من أي حيوان آخر، ونظرًا لأن الخنازير تستضيف العديد من الطفيليات والفيروسات والكائنات الحية الأخرى، فإن هذه العوامل يمكن أن تلوث مستهلكو لحم الخنزير في أي وقت، وأن مستهلكو لحم الخنزير أكثر عرضة للسمنة بسبب محتواها العالي من الدهون.

- منع تناول الخمر لأنه يؤدي إلى ذهاب عقل الإنسان وعدم تحكمه في تصرفاته وأفعاله،
- منع التضييق والإسراف في الإنفاق بكل صوره خاصة الإنفاق الاستهلاكي، والاعتدال في الإنفاق والاستهلاك.

من ضوابط الاستهلاك في السنة النبوية

المقصود بالسنة النبوية هنا هو كل ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من أقوال أو أفعال؛ وهي شارحة لكتاب الله ومبينة لأحكامه ومفصلة لمجمله. والأحاديث النبوية التي تتعلق بموضوع «الاستهلاك» كثيرة جداً ومتنوعة؛ لذا سوف نقتصر في استعراضنا على بعض منها، وتحديداً من الأحاديث الواردة في صحيح البخاري؛ والأحاديث التي تم اختيارها رُعي فيها أن تكون ذات علاقة مباشرة بموضوع «الاستهلاك». وتم الرجوع إلى موقع الدرر السنية^{3*} لشرح هذه الأحاديث، وفيما يلي هذه الأحاديث التي تم اختيارها:

- 1- عن أبي ثعلبة رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ» [صحيح البخاري: 5530] (البخاري، 2002: 1407)، وفي هذا الحديث نهي عن أكل كل ذي نابٍ من السباع؛ والمراد بندي النَّابِ كل ما يعتدي بنايه على النَّاسِ وأموالهم، كالأَسَدِ والنَّمِرِ والفَهْدِ والدِّئِبِ، ونحوها.
- 2- عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما قال: «عَزَّوْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبْعَ غَزَوَاتٍ - أَوْ سِتًّا - كُنَّا نَأْكُلُ مَعَهُ الْجَرَادَ» [صحيح البخاري: 5495] (البخاري، 2002: 1400). وفي هذا الحديث: بيان جواز أكل مَيْتَةِ الجراد.
- 3- عن عمر بن أبي سلمة رضي الله عنه: «كُنْتُ غُلَامًا فِي حَجْرٍ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَكَانَتْ يَدِي تَطْبِشُ فِي الصَّحْفَةِ. فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَا غُلَامُ، سَمَّ اللَّهُ، وَكُلَّ بِمَيْمِنِكَ، وَكُلَّ مِمَّا يَلِيكَ فَمَا زَأَلْتُ تِلْكَ طَعْمَتِي بَعْدُ» [صحيح البخاري: 5376] (البخاري، 2002: 1370). وفي هذا الحديث جُملةٌ من آدابِ الطَّعَامِ يُعَلِّمُهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خُصُوصًا، وَلَأُمَّتِهِ عُمُومًا؛ التَّسْمِيَةِ عِنْدَ الطَّعَامِ، وَالْأَكْلِ بِالْيَمَنِ وَالْأَكْلِ مِنَ الْجَانِبِ الَّذِي يَقْرُبُ مِنْهُ مِنَ الطَّعَامِ.
- 4- عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: طَعَامُ الْإِثْنَيْنِ كَافِي الثَّلَاثَةِ، وَطَعَامُ الثَّلَاثَةِ كَافِي الْأَرْبَعَةِ» [صحيح البخاري: 5392] (البخاري، 2002: 1374). وفي هذا الحديث يُرشدُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْجَمَاعِ عَلَى الطَّعَامِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ بَرَكَةٍ عَظِيمَةٍ تَجْعَلُ مِنَ الْقَلِيلِ كَثِيرًا، فَيَنْمُو الطَّعَامُ وَيَزْدَادُ حَسًّا وَمَعْنَى، وَتَتَضَاعَفُ قَوَاهِ الْغِذَائِيَّةُ، وَيَكْفِي الْقَلِيلُ مِنْهُ الْكَثِيرَ؛ فَيَكْفِي طَعَامَ الْوَاحِدِ اثْنَيْنِ، وَطَعَامَ الْإِثْنَيْنِ يَكْفِي أَرْبَعَةً، وَطَعَامَ الْأَرْبَعَةِ يَكْفِي ثَمَانِيَةً.
- 5- عن أبي أنس رضي الله عنه قال: «مَا عَلِمْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكَلَ عَلَى سُكْرَجَةٍ قَطُّ، وَلَا خُبْزَ لَهُ مُرَقَّقٌ قَطُّ، وَلَا أَكَلَ عَلَى خِوَانٍ قَطُّ. قِيلَ لِقَتَادَةَ: فَعَلَّامٌ كَانُوا يَأْكُلُونَ؟ قَالَ: عَلَى السُّفْرِ» [صحيح البخاري: 5386] (البخاري، 2002: 1373). وفي الحديث: أنه لم يكن صلى الله عليه وسلم يحبُّ تَرْفَ العَيْشِ. وَالسُّكْرَجَةُ صِحَافٌ أَوْ أَطْبَاقٌ تُوضَعُ فِيهَا الْمُخَلَّلَاتُ وَالْمُشَبَّبَاتُ، وَلَمْ يُخْبِزْ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ الْخُبْزَ الرَّقِيقُ الْفَاجِرُ الْمُسَمَّى بِالرُّقَاقِ، وَلَا أَكَلَ فِي حَيَاتِهِ كَلْبًا عَلَى مَائِدَةٍ مِنْ تِلْكَ الْمَائِدِ الْمُرْتَفَعَةِ. وَكَانَ يَأْكُلُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ عَلَى السُّفْرِ الَّتِي تُمَدُّ عَلَى الْأَرْضِ؛ تَوَاضَعًا وَرَهْدًا فِي الدُّنْيَا وَمَظَاهِرَهَا، وَتَعْلِيمًا لِأُمَّتِهِ.
- 6- عن حذيفة رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ وَلَا الدِّبَاجَ ، وَلَا تَشْرَبُوا فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهَا؛ فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا، وَلَنَا فِي الْآخِرَةِ» [صحيح

- البخاري، [5426] (البخاري، 2002: 1381). والديباج هو نوعٌ من الحرير من أفضله وأنفسه، وذلك التحريم خاصٌّ بالرجال إن كان لبسه من غير عُذرٍ، والصحاف جمعُ صحفةٍ، وهي الأنية الكبيرة التي تُوضَعُ فيها الأطعمَةُ.
- 7- عن أبي جحيفة رضي الله عنه، قال: «كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لِرَجُلٍ عِنْدَهُ: لَا أَكُلْ وَأَنَا مُتَّكِيٌّ» [صحيح البخاري: 5399] (البخاري، 2002: 1375). أي أنه صل الله عليه وسلم لم يكن يجلس مُتَّكِيًا على الفِراشِ والوسائدِ عندَ الأكلِ كما يَفْعَلُ مَنْ يريد أن يستكثر من الطَّعامِ؛ لأنه كان لا يأكلُ إلا القليلَ من الطَّعامِ الذي يُقيِّمُ الحياةَ، فكان يجلسُ الجلسةَ التي تَرِيُّ لأكلِ القليلِ، وهذا تَعْلِيمٌ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للمسلمين، وإرشادٌ لهم إلى عدمِ الإكثارِ مِنَ الطَّعامِ.
- 8- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «ما عابَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَعَامًا قَطُّ، إِنْ اشْتَهَاهُ أَكَلَهُ، وَإِنْ كَرِهَهُ تَرَكَهُ» [صحيح البخاري: 5409] (البخاري، 2002: 1378). وكان صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يعيبُ طَعَامًا أبدًا، وإنَّما كان يأكلُهُ إذا اشْتَهَاهُ وأَرَادَهُ، فإذا لم يُحِبَّهُ تَرَكَهُ ولم يعبه؛ تأدُّبًا معَ اللهِ تَعَالَى في عدمِ إبداءِ الكراهةِ لِرِزْقِهِ. وهذا من حُسْنِ رِعايَةِ النَّعِيمِ؛ حَتَّى لَا تَزُولَ مِنَ الْعَبْدِ.
- 9- عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إِذَا أَكَلْ أَحَدُكُمْ فَلَا يَمْسَحُ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا أَوْ يُلْعِقَهَا» [صحيح البخاري: 5456] (البخاري، 2002: 1388). الطَّعامُ من خَيْرِ اللهِ وَقَضَلَهُ عَلَى الْبَشَرِ، وَهُوَ سَبَبٌ بِنَاءِ الْجِسْمِ وَتَقْوِيَتِهِ، وَوَضَعَ اللهُ فِيهِ بَرَكَهً وَفَوَائِدَ، وَلَا يَعْلَمُ أَحَدٌ فِي أَيِّ طَعَامِهِ تَكُونُ الْبَرَكَهُ وَالْفَائِدَةُ، وَلَعَلَّهَا تَكُونُ فِي أَقَلِّ الطَّعامِ، وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ فِي آخِرِ الطَّعامِ، أَوْ فِيمَا التَّصَقُّ بِيَدِ الْإِكْلِ أَوْ أَصَابِعِهِ. يَأْمُرُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَلَّا يَمْسَحَ الْإِنْسَانُ يَدَهُ أَوْ يَغْسِلَهَا حَتَّى يَلْعَقَ أَصَابِعَهُ بِنَفْسِهِ، أَوْ يُنَاولَهَا مَنْ يَرْضَى بَلْعُوقَهَا؛ حِرْصًا عَلَى بَرَكَهَةِ الطَّعامِ.
- 10- عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَتَتْهَا كَانَتْ إِذَا مَاتَ الْمَيِّتُ مِنْ أَهْلِهَا، فَاجْتَمَعَ لِنَدْوِهَا النَّسَاءُ، ثُمَّ تَفَرَّقْنَ إِلَّا أَهْلَهَا وَخَاصَّتَهَا، أَمَرَتْ بِرُؤْمَةٍ مِنْ تَلْبِينَةٍ فَطُبِخَتْ، ثُمَّ صُنِعَ ثَرِيدٌ، فَصُبَّتِ التَّلْبِينَةُ عَلَيْهَا، ثُمَّ قَالَتْ: كُلْنَ مِنْهَا؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: التَّلْبِينَةُ مَجْمَعَةٌ لِفُؤَادِ الْمَرِيضِ، تَذْهَبُ بِبَعْضِ الْحُزَنِ» [صحيح البخاري: 5426] (البخاري، 2002: 1379). وَيَتَضَمَّنُ هَذَا الْحَدِيثُ صُورَةً مِنَ صُورِ الطَّبِيبِ النَّبَوِيِّ، وَهُوَ وَصْفُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلتَّلْبِينَةِ، وَإِخْبَارُهُ أَنَّهَا مَجْمَعَةٌ -بِفَتْحِ الْمِيمِ وَالْجِيمِ، وَتُرْوَى (مُجْمَعَةٌ) بِضَمِّ الْمِيمِ وَكسْرِ الْجِيمِ- لِفُؤَادِ الْمَرِيضِ، وَأَنَّهَا تَذْهَبُ بَعْضَ الْحُزَنِ، وَالْمَجْمَعَةُ: الرَّاحَةُ، أَي: أَنَّهَا تُرِيحُ قَلْبَ الْمَرِيضِ وَتَذْهَبُ عَنْهُ الْحُزْنَ، وَالتَّلْبِينَةُ طَعَامٌ يُصْنَعُ مِنَ الدَّقِيقِ وَاللَّبَنِ؛ فَفُؤَادُ الْحَزِينِ يَضَعُفُ بِاسْتِئْلَاءِ الْيُبْسِ عَلَى أَعْضَائِهِ وَعَلَى مَعِدَتِهِ خَاصَّةً؛ لِتَقْلِيلِ الْغِذَاءِ، وَهَذَا الْغِذَاءُ يَرطِبُهَا وَيَقْوِيهَا، وَيَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ بِفُؤَادِ الْمَرِيضِ، لَكِنَّ الْمَرِيضَ كَثِيرًا مَا يَجْتَمِعُ فِي مَعِدَتِهِ خَلطٌ مَرَارِيٌّ أَوْ بَلْغَمِيٌّ أَوْ صَدِيدِيٌّ، وَهَذَا الْحَسَاءُ يَجْلُو ذَلِكَ عَنِ الْمَعِدَةِ.
- 11- عن أبي هريرة رضي الله عنه «نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُشْرَبَ مِنْ فِي السِّقَاءِ» [صحيح البخاري: 5628] (البخاري، 2002: 1428). والسقاء هو الوعاء المصنوع من الجلد مباشرةً، والمراد به هنا، كل إناء استعمل للشرب. أن الإنسان إذا شرب منه مباشرةً قد يستقذره غيره، ويؤذي إلى تغير رائحة فم السقاء؛ فإن إدامة الشرب هكذا ممَّا يُغَيِّرُ رِيحَهَا، وَقِيلَ: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الشُّرْبِ مِنْهُ مَبَاشَرَةً؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَكُونَ فِي السِّقَاءِ مَا يُوْذِيهِ فَيَدْخُلُ فِي جَوْفِهِ وَلَا يَدْرِي. اهْتِمَامُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا يَحْفَظُ عَلَى النَّاسِ صِحَّتَهُمْ وَيَقِيمُهُمُ الْعُدْوَى وَالْأَمْرَاضَ.
- 12- عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه رضي الله عنهما عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ، وَإِذَا أَتَى الْخَلَاءَ فَلَا يَمَسُّ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ، وَلَا يَتَمَسَّحُ بِيَمِينِهِ» [صحيح البخاري: 153] (البخاري، 2002: 51). نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ التَّنَفُّسِ فِي الْإِنَاءِ عِنْدَ الشُّرْبِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَنَفَّسَ أَثْنَاءَ الشُّرْبِ فَلْيَتَنَفَّسْ بَعِيدًا عَنِ الْإِنَاءِ وَهُوَ مُمَسِّكٌ بِهِ فِي يَدِهِ؛ وَهَذَا لِئَلَّا يَسْتَقْذِرَهُ غَيْرُهُ، فَتَمْتَنِعَ نَفْسُهُ عَنِ الشُّرْبِ مِنْ هَذَا الْإِنَاءِ، وَحَتَّى لَا يَتَغَيَّرَ الْإِنَاءُ بِكَثْرَةِ التَّنَفُّسِ فِيهِ، وَحِرْصًا عَلَى النِّظَافَةِ وَالسَّلَامَةِ الْعَامَّةِ، وَالْوَقَايَةِ مِنَ الْعُدْوَى وَغَيْرِهَا، وَهَذَا عَامٌّ فِي كُلِّ أَنْوَاعِ الْأَشْرَبَةِ؛ الْمَاءِ وَغَيْرِهِ.
- 13- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدِكُمْ، فَلْيَغْمِسْهُ ثُمَّ لِيَتْرَعْهُ؛ فَإِنَّ فِي إِحْدَى جَنَاحَيْهِ دَاءٌ، وَالْأُخْرَى شِفَاءٌ» [صحيح البخاري: 3320] (البخاري، 2002: 815). وفي هذا

الْحَدِيثِ إِرْشَادٌ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى مَا يُفْعَلُ إِذَا وَقَعَ الدُّبَابُ فِي الْإِنَاءِ وَفِي الْمَشْرُوبِ السَّائِلِ؛ فَإِنَّهُ أَمَرَ أَنْ يُغَمَسَ جَمِيعُهُ فِي الشَّرَابِ، ثُمَّ يُلْقَى خَارِجَ الشَّرَابِ وَيُرْمَى بِهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحِي الدُّبَابِ دَاءً يُسَبِّبُ الْمَرَضَ، وَفِي الْجَنَاحِ الْآخَرَ دَوَاءً مِنْ هَذَا الدَّاءِ وَيَكُونُ سَبَبًا لِلشِّفَاءِ، فَإِذَا غُمِسَتْ جَمِيعُهَا سَلِمَ الشَّرَابُ مِنْ هَذَا الدَّاءِ. وَالْأَمْرُ فِي الْحَدِيثِ أَمْرٌ إِرْشَادٌ لَا وَجُوبٍ. وَمِنْهَا: أَنَّ الْحَدِيثَ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِمَسْأَلَةِ الشَّرْبِ مِنْ هَذَا الْإِنَاءِ بَعْدَ غَمْسِ الدُّبَابِ فِيهِ؛ لَا بِأَمْرٍ وَلَا نَهْيٍ، فَزَيْمًا يَتَقَرَّرُ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ هَذَا الْإِنَاءِ، وَتَعَافَهُ نَفْسُهُ، فَيُرِيْقُهُ، فَلَا تَأْتِمُّ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ.

14- عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ لَا يَتَغَيَّرُ ثَالِثًا، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ، وَيَتَوَبُّ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ» [صحيح البخاري: 6436] (البخاري، 2002: 1603). في الحديث أن الإنسان بطبعه لا يشبع مهما كان معه من مال، وأنه دائمًا يرغب في المزيد، وهكذا في تناوله للطعام لا يشبع ويرغب في المزيد. وقول الرسول صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث من الأقوال الموضوعية التي تتناول ما هو كائن؛ فهو يصف طبيعة الإنسان وسلوكه ناحية المال بكل أنواعه.

15- عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «كَانَ أَحَبُّ الثِّيَابِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَلْبَسَهَا الْجَبْرَةَ» [صحيح البخاري: 5813] (البخاري، 2002: 1471). كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَحِبُّ وَيُفَضِّلُ أَنْ يَلْبَسَ «الْجَبْرَةَ»، وَهِيَ ثِيَابٌ مُخَطَّطَةٌ، مَصْنُوعَةٌ مِنَ القُطْنِ وَمُزَيَّنَةٌ، كَانَ يُؤْتَى بِهَا مِنَ الْيَمَنِ.

16- عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَا أَسْفَلَ مِنَ الكَعْبَيْنِ مِنَ الْإِرَارِ فِي النَّارِ» [صحيح: 5787] (البخاري، 2002: 1465). الكَعْبَيْنِ هُمَا الْعِظْمَتَانِ النَّاتِيَتَانِ عِنْدَ مَفْصَلِ السَّاقِ وَالْقَدَمِ؛ وَالْحِكْمَةُ مِنْ هَذَا النَّهْيِ عَنِ إطَالَةِ الثُّوبِ؛ لِمَا يُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى الْخِيَلَاءِ.

من خلال هذه الأحاديث النبوية التي تم استعراضها، والتي لا تعبر إلا عن أقل القليل مما ورد في الاستهلاك من أقول وأفعال صدرت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ وهو «القدوة العليا» للمسلمين و«النموذج والمعيار» لما يجب أن تكون عليه تصرفات المسلم من قول وعمل في شتى مجالات الحياة، ومنها الاستهلاك. وهو صلى الله عليه وسلم يقدم «دليلاً سلوكياً» يوضح ويشرح كيف يتصرف المسلم في تناوله لطعامه وشرابه وفي ارتدائه لملابسه،.... وغيرها من عناصر الاستهلاك التي تناولتها أحاديث أخرى لم يتم ذكرها. هذا يؤكد على أهمية الاستهلاك والاهتمام به، ويؤكد كذلك على حرص الهدي النبوي على أن يكون الاستهلاك نافعاً غير ضار؛ سواء للإنسان أو غيره من المخلوقات، فهو ليس فقط استهلاكاً مُستداماً، وإنما استهلاكاً يضمن الحياة الكريمة للجميع على هذه الأرض عاجلاً وأجلاً.

ضوابط الاستهلاك في كتب التراث الإسلامي

هناك العديد من كتب التراث التي تناولت موضوع «الاستهلاك»، ومنها على سبيل المثال كتاب «الكسب» لمحمد بن الحسن الشيباني (805م)، وكتاب «إحياء علوم الدين لأبي حامد محمد الغزالي (1111م)، وكتاب «الموافقات» لأبي إسحاق الشاطبي (1388م)، وكتاب المقدمة لابن خلدون (1406م). تم اختيار كتاب «إحياء علوم الدين» (الغزالي، 2005: 433 - 435) لعرض بعض مما ورد فيه عن الاستهلاك، وسبب هذا الاختيار ما فيه من تفاصيل دقيقة عن الاستهلاك، فيما يلي نستعرض بعض مما ورد في الكتاب:

الأداب التي تتقدم على الأكل.

- أن يكون الطعام حلالاً في نفسه طيباً في كسبه، - غسل اليدين،
- أن يُوضع الطعام على السفرة الموضوعة على الأرض،
- أن يُحسن الجلسة على السفرة في أول جلوسه ويستديمها، بأن يجثو على ركبتيه ويجلس على ظهر قدميه، أو أن ينصب رجله اليمنى ويجلس على اليسرى،
- أن ينوي بأكله أن يتقوى به على طاعة الله تعالى، وذلك بكسر الشهوة وإيثار القناعة على الاتساع، وأن لا يمد اليد إلى الطعام إلا وهو جائع، وأن يرفع اليد قبل الشبع ومن فعل ذلك استغنى عن الطبيب،
- أن يرضى بالوجود من الرزق والحاضر من الطعام بعيداً عن التنعم وطلب الزيادة،
- أن يجتهد في تكثير الأيدي على الطعام.

- 1- آداب في حالة الأكل (الغزالي، 2005: 435-436):
- أن يبدأ بـ «بسم الله» في أوله وبـ «الحمد لله» في آخره؛
 - يبدأ بالملح ويختم به،
 - أن يُصغر اللقمة ويُجوّد مضغها،
 - لا يمد يده إلى لقمة أخرى إلا بعد أن يبتلع التي قبلها،
 - أن لا يذم مأكولاً،
 - أن يأكل مما يليه، إلا في الفاكهة فله أن ينتقي منها،
 - أن لا يأكل من وسط الوعاء أو من وسط الطعام،
 - ألا يضع على الخبز شيء إلا ما يأكل به، ولا يمسح يده بالخبز،
 - ألا ينفخ في الطعام الحار،
 - أن يأكل من التمر سبغاً أو إحدى عشرة أو إحدى وعشرين،
 - أن لا يترك ما استردله من الطعام ويطرحة في الوعاء، بل يتركه بعيداً حتى لا يلتبس على غيره فيأكله،
 - وأن لا يكثر الشرب في أثناء الطعام - إلا إذا تطلب الأمر ذلك- فقد قيل إن ذلك مستحب في الطب وإنه دباغ المعدة (يعمل على تطهيرها).
- 2- ما يُستحب بعد الطعام (الغزالي، 2005: 437):
- أن يمسك قبل الشبع،
 - يلعق أصابعه،
 - يمسح يديه بالمنديل ثم يغسلها،
 - أن يلتقط فتات الطعام،
 - أن يُخلل أسنانه ولا يبتلع كل ما يخرج من بين أسنانه بالخلال، إلا ما يجمعه بلسانه، أما ما يخرج من بين أسنانه بالخلال فليرميه وليمضمض بعد الخلال،
 - أن يلعق القصة ويشرب ماءها،
 - أن يشكر الله تعالى بقلبه على ما أطعمه،
 - لا يقوم من على المائدة حتى تُرفع أولاً.
- 3- أما الشرب فمن آدابه (الغزالي، 2005: 436-437):
- أن يأخذ الكوز بيمينه،
 - أن يقول «بسم الله» ويشربه مصّاً لا عبّاً،
 - أن لا يشرب قائماً ولا مضجعاً،
 - يُراعي أسف الكوز قبل الشرب حتى لا يُقطر عليه،
 - ينظر في الكوب قبل الشرب، لا يتجشأ ولا يتنفس في الكوز بل ينحيه عن فمه بالحمد ويرده بالتسمية،
 - في حال شرب جماعة؛ فإن الكوز يُدار يمنة،
 - أن يشرب في ثلاثة أنفاس.

ومما ذكره الغزالي (2005: 449). في آداب إحضار الطعام للضيف أن يتم ترتيب الأطعمة بتقديم الفاكهة أولاً إن كانت؛ لأن ذلك أوفق للطب لأن الفاكهة أسرع استحالة (أسرع هضمًا وتحللًا)؛ فينبغي أن تقع في أسفل المعدة، ثم أفضل ما يُقدم بعد الفاكهة اللحم والثريد (طعام مكون من خبز ولحم ومرق)، ثم بعد ذلك الحلوة (الحلو). ويذكر أيضاً: أن

يقدم من ألوان ألطفها؛ حتى يستوفي منها ما يريد ولا يُكثر الأكل بعده، وعادة المترفين تقديم الغليظ ليستأنف حركة الشهوة بمصادفة اللطيف بعده رغبة في استكثار الأكل.

في ضوء ما ذكره الغزالي، يُمكن ملاحظة الاهتمام بالتفاصيل الدقيقة المتعلقة بتناول الطعام (أهم عناصر الاستهلاك)؛ فعلى سبيل المثال «تجويد عملية المضغ» التي يُشير إليها الغزالي بأنها أحد آداب تناول الطعام؛ أظهر العلماء أن مضغ الطعام بشكل صحيح يمكن أن يعزز جهاز المناعة في الفم للحماية من الأمراض. وأن مضغ الطعام جيداً له الكثير من الفوائد؛ والتي منها تناول كمية طعام أقل واستفادة الجسم بطريقة أفضل. وهكذا جميع ما ذكره الغزالي من أدب لتناول الطعام تعتبر بمثابة آليات تساعد وتدعم الغذاء المُستدام؛ من خلال المحافظة على صحة الإنسان، وتقليل استخدام الموارد، والحد من المخلفات إلى أقصى درجة.

إن ما ذكره الغزالي يؤكد على اهتمام كتب التراث بموضوع «الاستهلاك» من ناحية، ويؤكد على توافر عناصر استدامة الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي.

ضوابط الاستهلاك في الفكر الاقتصادي الإسلامي المعاصر

حظي موضوع «الاستهلاك» في الفكر الاقتصادي الإسلامي المعاصر باهتمام العديد من الباحثين، واعتمدت كتاباتهم على القرآن الكريم والسنة النبوية وكتب التراث كمصادر أساسية، بالإضافة إلى الأدبيات الاقتصادية الغربية. من بين هؤلاء الباحثين الذين اهتموا بموضوع «الاستهلاك» الدكتور شوقي دنيا⁴؛ حيث خصص فصلاً مستقلاً لموضوع «الاستهلاك» ضمن كتابه «الاقتصاد الإسلامي: أصول ومبادئ» (دنيا، 2013: 81-101). فيما يلي نقدم عرضاً لما تناوله دنيا عن الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي:

عالج دنيا موضوع الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي من خلال تحليله لخمس عناصر أساسية، هي:

- الحاجة والمنفعة،
- مفهوم وأهمية الاستهلاك،
- الضوابط الإسلامية للاستهلاك،
- دالة الاستهلاك وتوازن المستهلك،
- توزيع الدخل بين قنوات الإنفاق.

وقد حاول من خلال استعراضه لهذه العناصر أن يقدم إطاراً عاماً للاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي؛ بحيث يتضمن أهم العوامل المؤثرة وذات العلاقة بالاستهلاك، وفيما يلي نستعرض هذه العناصر ببعض من التفصيل:

1- الحاجة والمنفعة

استعرض دنيا في تناوله لموضوع الحاجة، الفرق بين مفهوم الحاجة في الفكر الاقتصادي الغربي والفكر الاقتصادي الإسلامي؛ حيث يرى أن مفهوم الحاجة في الفكر الاقتصادي الغربي لا يأخذ في الاعتبار إن كانت الحاجة ضارة أو مفيدة، حقيقية أم وهمية، وهو ما ترتب عليه إنتاج وتداول العديد والعديد من السلع والخدمات الضارة. أما في الاقتصاد الإسلامي فإن الحاجة يُنظر إليها باعتبارها كل ما يحافظ على الإنسان مادياً وروحياً وفكرياً. كما يرى دنيا أن الفكر الاقتصادي الغربي لا يعتد بالحاجة طالما لم تتحول إلى طلب؛ وهو ما يعني عدم اهتمامه بغير القادرين لعدم توفر قوة شرائية لديهم، أما في الاقتصاد الإسلامي فهناك إلزام رسمي ومجتمعي بمد الفقير بما يُشبع حاجاته الأساسية وذلك من خلال آلية التوزيع في الاقتصاد الإسلامي (دنيا، 2013: 81-83).

أما بالنسبة للمنفعة؛ فيرى دنيا أن المفهوم الاقتصادي الغربي للمنفعة دالة في اللذة؛ وأن اللذة كثيراً ما تكون دلالتها خادعة ومضللة⁵، بل ومدمرة، على العكس من الاقتصاد الإسلامي الذي يتأسس مفهوم المنفعة فيه على المنفعة الحقيقية:

⁴ أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة الأزهر بالقاهرة

⁵ إن الحياة الاجتماعية تمنع كلاً من اللذة والألم من الدلالة الصادقة على النافع والضار؛ فاللذة كثيراً ما تقود للتهلكة، كما أنها إذا خرجت عن حد الاعتدال تنقلب إلى ألم يُعثر النفس، ويوهن العزم، ويُجمد القلب، ويحول صفاء الإنسان إلى كدر، ويجعل عذوبة عواطفه شقاء وظلاماً. وكذلك الألم لا يكون دائماً دليلاً على ضرر، ولا يُرشد إلى الوسائل التي تُبعد عنه؛ فقد يجد الإنسان لذة في الضار، وألم في النافع.

التي تعني عدم الضرر، وأن كل ما يلحق ضرراً بالفرد أو المجتمع فإنه غير قائم ولا يبقى إلا ما يحقق نفعاً خالصاً أو راجحاً (دنيا، 2013: 83-84).

2- مفهوم وأهمية الاستهلاك

أكد دنيا خلال تناوله لمفهوم الاستهلاك وأهميته على أن الاستهلاك في أصل نشأته هو نشاط بشري بنائي وليس نشاطاً إهلاكياً، والهدف منه هو بناء الإنسان وتنمية قدراته، والأصل في الإنسان أن يُنتج أكثر مما يستهلك (دنيا، 2013: 84-88).

3- الضوابط الإسلامية للاستهلاك

قسم دنيا ضوابط الاستهلاك في الإسلام إلى ثلاثة أنواع؛ هي: ضابط كمي، وضابط نوعي، وضابط اجتماعي؛

أما الضابط الكمي؛ فيُقصد به تحديد مقدار أو حجم ما يُستهلك، ويرى دنيا أن الاقتصاد الغربي ترك تحديد مقدار أو حجم ما يُستهلك من سلع وخدمات للمستهلك دون أي توجيه أو إرشاد، وأعطى للفرد الحرية المطلقة في تحديد مقدار ما يستهلكه، لا يحده في ذلك سوى رغبته وقدرته المالية، وهو ما يؤدي إلى مزيد من الاستهلاك يترتب عليه آثار اقتصادية سلبية بالإضافة إلى الآثار السلبية على الطبيعة من حيث تلوثها واستنزافها، أما الاقتصاد الإسلامي فلا يُشجع على الإسراف في الاستهلاك ويمنعه لما له من آثار سلبية على الفرد والمجتمع، بالإضافة إلى الآثار السلبية على الطبيعة (دنيا، 2013: 88-89).

أما الضابط النوعي؛ فالمقصود به تحديد نوعية السلع والخدمات المستهلكة؛ حيث يفرض الإسلام استهلاك السلع التي من شأنها أن تتسبب في ضرر للإنسان، ويشجع على استهلاك السلع النافعة؛ لذلك حرم الإسلام استهلاك واستخدام السلع والخدمات التي تضر الإنسان؛ سواء في جسمه، أو خلقه، أو عقله أو تفكيره، أو دينه، أو نسله، أو ماله (دنيا، 2013: 89 - 90).

أما الضابط الاجتماعي؛ فيقصد به تأثير قرار الاستهلاك على الغير؛ حيث يرى (دنيا) أن المستهلك في إطار الاقتصاد الإسلامي يجب أن يُراعي حقوق الآخرين قبل اتخاذ قرار الاستهلاك؛ لما له من أثر على إتاحة أو عدم إتاحة الفرصة أمام الآخرين لاستهلاك نفس السلعة، ولما له أيضاً من آثار اقتصادية على المستوى الكلي (دنيا، 2013: 90-91).

4- دالة الاستهلاك وتوازن المستهلك

يرى دنيا أن دالة الاستهلاك في الاقتصاد الغربي ذات طبيعة شخصية محضة في حجمها ونوعيتها وهيكلها، ويكون للمستهلك مطلق الحرية في الاستهلاك؛ وتكون أهم محدداتها الدخل والميل للاستهلاك. أما دالة الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي فهي ذات طبيعة مركبة من عنصر شخصي وعنصر موضوعي وعنصر اجتماعي؛ وتكون أهم محدداتها متمثلة في « حد أو مستوى الكفاية» بالإضافة إلى الدخل (دنيا، 2013: 90-95).

أما بالنسبة لتوازن المستهلك؛ فيرى دنيا أن الفرد في الفكر الاقتصادي الغربي يسعى إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن في حدود دخله المتاح، ونفس الأمر ينطبق على الفرد في إطار الفكر الاقتصادي الإسلامي، الاختلاف بينهما، أن الفرد في إطار الفكر الاقتصادي الإسلامي يخصص جزء من دخله للإنفاق الغيري (كل ما ينفقه الفرد على غيره ممن لا يعولهم)، وهو ما يعمل على انخفاض الجزء المخصص للاستهلاك (دنيا، 2013: 95-97).

5- توزيع الدخل بين قنوات الإنفاق

يرى دنيا أن توزيع الدخل - المرتفع - في إطار الاقتصاد الإسلامي يكون على ثلاثة وجوه؛ هي: الإنفاق الاستهلاكي، والإنفاق الاستثماري، والإنفاق الغيري. وتوزيع الدخل على هذا النحو يحصن المجتمع إلى حد كبير من ظاهرة الاكتناز

وهكذا تكون اللذات والألام مؤشراً غير صادق على الضر والنافع؛ فتضلل الإنسان، وتشوش نزعاته الطبيعية، وتُفسد معيار تمييزه بين جر المنفعة لجسم، ودفع المضرة عنه؛ لأنها تُستبدل باللذات الطبيعية لذات مكتسبة اصطناعية؛ يُصبح الإنسان معها أدنى من الحيوان، لا بل أضل سبيلاً، لأن الحيوان لا يأكل بالجملة إلا النبات النافع، أما الإنسان فيُقسم جسده بكحول وتبغ وأفيون (صليبا، د. ت: 223 - 225).

(حبس الأموال النقدية عن التداول والاستخدام)، وما يتبعها من آثار سلبية نتيجة حالة الانكماش التي تتسبب فيها (دنيا، 2013: 98-101).

من خلال ما تناوله دنيا عن «الاستهلاك» نلاحظ أنه اعتمد في معالجته على القرآن الكريم والسنة النبوية وكتب التراث، بالإضافة إلى علم الاقتصاد الغربي. وقد استطاع أن يقدم إطاراً عاماً للاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي يتضمن الجوانب الأساسية. ويؤكد على الاهتمام الكبير الذي أولاه الفكر الاقتصادي الإسلامي المعاصر للاستهلاك ولاستدامته.

من خلال ما تم استعراضه من ضوابط للاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي؛ في القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، وفي كتب التراث، وفي الفكر الاقتصادي المعاصر، يُمكن ملاحظة ما يلي:

- اهتمام الاقتصاد الإسلامي بالاستهلاك باعتباره نشاطاً أساسياً ومحورياً في حياة الإنسان، وباعتباره نشاطاً يساعد الإنسان على عمارة وتنمية الأرض وإصلاحها، وليس إفسادها كما يحدث الآن نتيجة الاستهلاك المفرط والضرر بالإنسان والمجتمع والبيئة.
- أن ضوابط الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي هي بالأساس إرشاد وإصلاح للسلوك الاستهلاكي للإنسان، الذي لا يستطيع - باعتداده على عقله فقط - أن يسلك سلوكاً استهلاكياً رشيداً يضمن لنفسه ولغيره تحقيق المنفعة، أن هذه الضوابط تهدف إلى تلبية الحاجات الأساسية لجميع أفراد المجتمع؛ من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم الإسراف في استخدامها، واستخدامها بكفاءة عالية، دون أن يترتب على هذا الاستخدام إهدار، أو يترتب عليه أضرار سواء بالإنسان أو بالبيئة.
- أن معالجة الاقتصاد الإسلامي للاستهلاك تتأسس على مبدأ الحرية المسؤولة (المضبوطة)؛ التي تُتيح للفرد حرية التصرف في حدود عدم الإضرار بنفسه أو غيره؛ وهو ما يضمن أن يكون استهلاك الفرد استهلاكاً معتدلاً نافعاً غير ضار.

وفي ضوء ذلك؛ فإن ضوابط الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي تضمن تلبية الحاجات الأساسية لجميع أفراد المجتمع من الأجيال الحالية ومن الأجيال القادمة، وتضمن الحفاظ على الموارد ودوامها وعدم استنزافها، كما تضمن الحفاظ على صحة الإنسان والبيئة التي يعيش فيها. بجانب هذه الضوابط هناك العديد من الآليات التي تساعد على ذلك؛ كآلية التوزيع (الزكاة والصدقات التطوعية.....)، وآلية الثواب والعقاب في الدنيا والآخرة، ووجود «القدوة العليا» متمثلة في رسول الله صلى الله عليه وسلم، وغيرها من الآليات التي تساعد على ضبط الاستهلاك واعتداله، وأن يكون نافعاً غير ضار.

وعليه؛ يُمكن القول بأن الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي بطبيعته استهلاك يتضمن عناصر الاستدامة. وليس هذا فقط، وإنما أيضاً لديه الآليات التي تضمن تعزيز استدامة الاستهلاك.

خامساً - النتائج والتوصيات

النتائج

- سبق وزيادة الاقتصاد الإسلامي في الاهتمام بالاستهلاك؛ وهو ما يظهر بوضوح في آيات القرآن الكريم التي تناولت ضوابط الاستهلاك، وفي الأحاديث النبوية الشريفة التي تنظم عملية الاستهلاك وتتناول أدق التفاصيل المتعلقة به، وفي كتب التراث، وفي الفكر الاقتصادي الإسلامي المعاصر.
- في إطار سيطرة الرأسمالية على النظم الاقتصادية في أغلب دول العالم لا يُمكن تعزيز الاستهلاك المُستدام؛ ولا يُمكن للمبادرات والتنظيمات التي تقوم بها المنظمات الدولية وخاصة الأمم المتحدة، أن تؤتي ثمارها؛ فمفهوم الاستهلاك المُستدام يتناقض مع المبادئ الأساسية للرأسمالية، بل ويتناقض مع أهم دعائمها (الربح).
- الاستهلاك في إطار الاقتصاد الإسلامي على درجة كبيرة من الأهمية؛ وهو ما يتضح من الاهتمام به؛ ولذلك تم تنظيم عملية الاستهلاك في ضوء فهم لطبيعة الإنسان وفطرته؛ وذلك بوضع ضوابط تضمن اعتدال الاستهلاك، وتجنب ما يُمكن أن يصاحبه من آثار سلبية ضارة بالفرد والمجتمع.
- الضوابط التي وضعها الاقتصاد الإسلامي للاستهلاك بمثابة دليل لسلوك وتصرف المستهلك؛ يساعد ويُرشد العقل لاتخاذ القرار المناسب.

- الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي استهلاك « معتدل » يهدف إلى توفير الحاجات الأساسية لجميع أفراد المجتمع (حد الكفاية)، والحفاظ على الموارد الطبيعية؛ والحفاظ على صحة الإنسان، والحفاظ على البيئة. وهو يتضمن إطارًا إرشاديًا مفصلاً يضبط سلوك المستهلك ويساعده على اتخاذ قرار الاستهلاك كميًا ونوعيًا بأقل قدر ممكن من الحسابات العقلية التي يتطلبها ذلك.
- الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي بطبيعته استهلاك « مُستدام » يساعد على تحقيق التنمية بشكل متوازن؛ مع حد أدنى من الآثار السلبية على الفرد والمجتمع والبيئة وحقوق الأجيال التالية.

التوصيات

- ضرورة الأخذ بضوابط الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي كأساس لاستدامة الاستهلاك وتحقيق التنمية المُستدامة، وللتقليل من المخاطر التي تهدد الحياة على كوكب الأرض.
- أهمية تضمين التربية والتوعية الاستهلاكية بمناهج التعليم الأساسي؛ لتأسيس وتربية الأجيال التالية على السلوك الاستهلاكي المُستدام.
- أهمية تناول حُطَب الجمعة في المساجد لموضوع الاستهلاك وأهميته وتأثيره على حياة جميع أفراد المجتمع.
- مزيد من البحث في ضوابط الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي وآليات تعزيز هذه الضوابط، لأهميتها في استدامة الاستهلاك.

المراجع

أولاً - المراجع باللغة العربية

- أحمد، ع. ي. (2010). *المنهج العلمي في الاقتصاد الإسلامي (الفلسفة والبناء النظري)*. الرياض، المملكة العربية السعودية: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الإمام، المملكة العربية السعودية.
- ابدجمان، م. (1999). *الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة*. (ترجمة م. إ. منصور)، الرياض، المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.
- ابن عاشور، م. ا. (1984). *تفسير التحرير والتنوير*. المجلد 14. تونس: الدار التونسية للنشر.
- ابن عاشور، م. ا. (1984). *تفسير التحرير والتنوير*. المجلد 15. تونس: الدار التونسية للنشر.
- ابن عاشور، م. ا. (1984). *تفسير التحرير والتنوير*. المجلد 2. تونس: الدار التونسية للنشر.
- ابن عاشور، م. ا. (1984). *تفسير التحرير والتنوير*. المجلد 8. تونس: الدار التونسية للنشر.
- الألوسي، ش. ب. (2010م). *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني*. المجلد 14. (تحقيق، ز. القاسم وآخرون)، بيروت.
- الأمم المتحدة. (2002). *مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة*. نيويورك: الأمم المتحدة.
- الببلاوي، ح. (1995). *دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي*. القاهرة: دار الشروق.
- البخاري، م. ب. (2002). *صحيح البخاري*. دمشق: دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع.
- البقاعي، ب. أ. (1984). *نظم الدرر في تناسب الآيات والسور*. المجلد 12. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي.
- الجرجاني، ع. م. (2004). *معجم التعريفات*. (تحقيق ت. م. المنشاوي)، القاهرة: دار الفضيلة.
- الجوزي، ج. ع. (د. ت.). *زاد المسير في علم التفسير*. المجلد 1. المكتب الإسلامي.
- الحاجي، م. (2010م). *ترشيد الاستهلاك بين الأصالة والمعاصرة*. مجلة الوعي الإسلامي، مايو، 537، 8 - 11.
- الحبيب، ف. إ. (2011). *مبادئ الاقتصاد الكلي*. الرياض، المملكة العربية السعودية: شركة مطابع الفرزدق التجارية.
- الرماني، ز. ب. (1415 هـ). *المفاهيم الاستهلاكية في ضوء القرآن والسنة النبوية*. كتاب شهري يصدر عن *رابطة العالم الإسلامي*، الجزء الثاني، رمضان، (153).
- الطبري، م. ب. (2001). *تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن*. المجلد 8. (تحقيق. ع. ب. التركي) القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
- الغزالي، أ. م. (2005). *إحياء علوم الدين*. بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع.
- القندوز، ع. أ. (2019). *نظريات الاستهلاك في الفكر الاقتصادي: أمها تفسر نمط الاستهلاك في اقتصاد إسلامي؟* مجلة بيت المشورة، 10، 101 - 131. إبريل.
- القيسي، ك. ص. (2008). *ترشيد الاستهلاك في الإسلام، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري*. دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- الهبتي، ع. إ. (2005). *الاستهلاك وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي*. عمان، الأردن: الوراق للنشر والتوزيع.
- بن كثير، إ. (2000). *تفسير القرآن العظيم*. (المجلد 5). (تحقيق. م. ا. محمد وآخرون) الجيزة، مصر: مؤسسة قرطبة للطبع والنشر والتوزيع.
- بن كثير، إ. (2000). *تفسير القرآن العظيم*. المجلد 1. (تحقيق. م. ا. محمد وآخرون)، الجيزة، مصر: مؤسسة قرطبة للطبع والنشر والتوزيع.
- بن كثير، إ. (2000). *تفسير القرآن العظيم*. المجلد 8. (تحقيق. م. ا. محمد وآخرون)، الجيزة، مصر: مؤسسة قرطبة للطبع والنشر والتوزيع.

- تلون، ف. (2008). *مدخل إلى الاقتصاد الجزئي*. (ترجمة. و. واشد)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- دنيا، ش. أ. (2013). *الاقتصاد الإسلامي: أصول ومبادئ*. الأسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.
- دُوَزي، ر. ب. (1979). *تكملة المعاجم العربية*. (م. س. النعيمي، Trans) العراق: وزارة الثقافة والإعلام العراقية.
- سامويلسون، ب.، نوردهاوس؛ وماندل، م. ج. (2006). *الاقتصاد*. (ترجمة. ه. عبدالله) عمان، الأردن: الدار الأهلية للنشر والتوزيع.
- صالح، ب. ع. (2018). *تقدير دالة الاستهلاك الكلي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1994 – 2016)*. (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التجارة - الجامعة الإسلامية، غزة - فلسطين.
- صليبا، ج. (د. ت). *علم النفس*. بيروت، لبنان: دار الكتاب اللبناني.
- عمر، أ. م.؛ وآخرون. (2008). *معجم اللغة العربية المعاصرة*. المجلد 3. القاهرة،: عالم الكتب.
- مصطفى، إ. وآخرون. (n.d). *المعجم الوسيط*. مجلد 21. القاهرة: دار الدعوة.

ثانياً - مراجع باللغة الانجليزية

- Alicino, F. (2014). «Religion and sustainable food in the age of consumer culture», *Rivista di Studi sulla Sostenibilita*, June (1), pp. 101 - 124.
- Aydin, N. (2017). «Spirituality and subjective wellbeing: Living a fulfilled life without falling into the trap of consumer culture». *Humanomics*, 33 (3), pp. 300-314.
- Dagiliūtė, R. (2018). June. «Sustainable consumption and some policies behind: Lithuanian case», *Environmental Engineering and Management Journal*, 17 (6) , pp. 1439-1448.
- Fahm, A. (2020). «Islam, Sustainable Consumption, and Consumers' Motivations in Nigeria:Emerging Research and Opportunities». In L. Amadi & F. Allen, *Global Food Politics and Approaches to Sustainable Consumption: Emerging Research and Opportunities*, pp. 201-220. Hershey, Pennsylvania, USA: IGI Global.
- Firat, A.; Kutucuoglu, K. Y.; ArıkanSaltık, I & Ungel, O. (2013). «Consumption, consumer culture and consumer society», *Journal of Community Positive Practices*. 13 (1), pp. 182-203.
- Furqani, H. (2017). «Consumption and morality: Principles and behavioral framework in islamic economics», *JKAU: Islamic Econ*, 30 Special Issue, April, pp. 89-102.
- Hossain, B. (2014). «Economic rationalism and consumption: Islamic perspective», *Journal of Economics and Sustainable Development*, 5 (24), pp. 115-123.
- Jackson, T. & Michaelis, L. (2003). *Policies for sustainable consumption*. Sustainable Development Commission, London.
- Jackson, T. & Michaelis, L. (2003). *Policies for sustainable consumption*. Sustainable Development Commission.
- Jackson, T. (2005). *Motivating sustainable consumption: A review of evidence on consumer behaviour and behavioural change*, Sustainable Development Research Network. Centre for Environmental Strategy, University of Surrey.
- Jackson, T. (2014). «Sustainable consumption», In: G. Atkinson, S. Dietz & E. Neumayer Eds. *Handbook of Sustainable*, pp. 254-268. UK, USA: Edward Elgar.
- Liu, Y.; Qu, Y.; Lei, Z & Jia, H. (2017). «Understanding the evolution of sustainable consumption research», *Sustainable Development*, 25 (5), pp. 414-430.
- Mont, O. & Plepys, A. (2005). *Sustainable Consumption: Research and Policies*. Stockholm: Naturvårdsverket.

- Muttaqin, Z. (2019). «The nature of excessive behavior (ISRAF) in the islamic economic framei work», *Journal of Business and Economics Review*.4 (1), pp. 49-57.
- Onel, N.; Mukherjee, A.; Kreidler, N. B. M.; Díaz, E.; Furchheim, P.; Gupta, S. and Wang, Q. (2018). «Tell me your story and I will tell youwho you are: Persona», *Research Article*, pp. 752-765.
- Pepper, M.; Jackson, T. & Uzzell, D. (2009). «An examination of the values that motivate socially conscious and frugal consumer behaviours», *International Journal of Consumer Studies*, 33 (2), pp. 126-136.
- Quoquab, F. & Mohammad, J. (2016). «Sustainable consumption: Sacrificing for the future», *Procedia-social and Behavioral Sciences*, 224, pp. 599-604.
- Scott, K. A. & Weaver, S. T. (2018). «The intersection of sustainable consumption and anticonsumption: Repurposing to extend product life spans», *Journal of Public Policy & Marketing*, 37 (2), pp. 291-305.
- Shibin, K. T.; Gunasekaran, A.; Papadopoulos, T.; Dubey, R. & Mishra, D. (2016). «Sustainable consumption and production: need, challenges and further research directions», *International Journal of Process Management and Benchmarking*, 6 (4), pp. 447-468.
- Sudarkodi, K. (2009). «Achieving sustainable consumption for sustainable development: Issues and solutions», *Munich Personal Repec Archive*, June 5, (15455), 1-10.
- UNEP. (2011). *Consumption opportunities: Strategies for change*. Paris: United Nations.
- Villaverde, G. P. & García-Álvarez, M. T. (2020). «Sustainable consumption and production: Explorøing the links with resources productivity in the EU-28», *Sustainability*, 12 (21), pp. 1-13.
- Wahab, M. A. (2017). «Relationships between religious work values, sustainable work behaviours and sustainable energy consumptions An empirical analysis using Muslim employees», *Management Decision*, 9, pp. 1854-1867.
- Yardimc, M. (2020). «Impact of pork consumption on human health», *International European Conference on Interdisciplinary Scientific Researches*, pp. 67-75. Ankara: FARABI Publishing House.

Sustainable Consumption in the Islamic Economy: A Comparative Analytical Study

Dr. Diao Mohamed Ahmed Hassan

Assistant Professor of Economics

Saleh Kamel Center for Islamic Economics

Al-Azhar University, Egypt

Assistant Professor at Badr Community College

Taibah University, Kingdom of Saudi Arabia

VXD55@YAHOO.COM

ABSTRACT

The study aimed to identify the concept of sustainable consumption and its dimensions, and to reveal the extent of sustainable consumption in the Islamic economy. To achieve this, the study adopted the comparative analytical method. By reviewing the concept of sustainable consumption formulated by international organizations and specialized literature, and deducing the elements of sustainability in them, then reviewing the controls of consumption in the Islamic economy; Through the Noble Qur'an, the Noble Sunnah, books of Islamic heritage, and contemporary economic thought, analyzing them and deducing the elements of sustainability in them. In this, the study reached a number of results, the most important of which was that consumption in the Islamic economy is by its nature sustainable, and that the Islamic economy has the lead and leadership in paying attention to consumption and making sure that it is "moderate" that does not have negative effects on the individual, society or nature. The study revealed the sustainability of consumption in the Islamic economy, and recommended the necessity of adopting consumption controls in the Islamic economy as a basis for sustaining consumption and achieving sustainable development, and to reduce the risks that threaten life on the planet.

Keywords: *Consumption, Sustainable Consumption, Islamic Economics, Islam.*